عُنوان البَحْث: المَهَارَاتُ اللَّازِمَةُ لِلمُفْتِي فِي عَصْرِ الذَّكَاءِ الاصْطِنَاعِيِّ بَيْنَ الشَّرْعِ وَالتِّكْنُولُوجْيَا

اسم الباحث : الشّيخ الدكتور فايز مصطفى سيف

- عضو المجلس الشّرعي الإسلامي الأعلى

في دار الفتوى في الجمهوريّة اللّبنانية.

- عضو اللجنة القضائيّة.
- عضو لجنة الدّعوة والمساجد وحماية التّراث.

الجهة المقدّم إليها : دار الإفتاء المصريّة.

تاريخ التّقديم :01 / 08/ 2025 الموافق 7 صفر 1447 هـ.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الرّحمن، خالق الإنسان معلّمه البيان، والصّلاة والسّلام على النّبي العدنان الذي أنزل عليه ربنا قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾، صلوات ربي وسلاماته عليه وعلى جميع إخوانه النّبيين، والمرسلين، وآلِ كلٍ وصحب كلٍ أجمعين.

في خضم التحوّلات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، برز الذكاء الاصطناعي كقوة مؤثرة في مختلف مجالات الحياة، حتى تجاوز دوره التقني البحت ليشكّل بيئة جديدة لإنتاج المعرفة وتداولها. ولم يكن المجال الديني بمنأى عن هذا التحول، بل دخلت التقنيات الحديثة فضاء الإفتاء، محدثةً تغيرات جوهرية في طبيعة السؤال والجواب، وهوية المفتي والمستفتي، وطرق الوصول إلى الأحكام الشرعية.

ومن هنا **تتأكد** الحاجة الماسّة إلى إعادة النظر في البناء المعرفي والمهاري للمفتي في هذا العصر، بما يجعله مؤهَّلًا لأداء دوره المستقبلي في بيئة رقمية متغيرة تتطلب من المفتي أن يكون أكثر من ناقلٍ للحكم؛ بل أن يتحوّل إلى شخصية جامعة بين التأصيل الشرعي والوعي التكنولوجي، وقادر على مواكبة التحديات الرقمية، والمساهمة في صياغة خطاب إفتائي رشيد يخاطب الإنسان المعاصر بلغته ووسائطه.

إن الفتوى في بنيتها الشرعية ليست مجرد حكم يُستخرج من النص، بل هي استجابة شرعية مدروسة لسؤال واقعي، تتطلب إحاطة شاملة بالنصوص، وفهمًا دقيقًا للسياق، وقدرة على التنزيل الواعي للمقاصد الشرعية على الوقائع المتجددة.

ومع تزايد تعقيد الحياة الرقمية، واتساع نطاق التطبيقات الذكية، وانتشار المحتوى الديني عبر الإنترنت دون حسيب أو رقيب، بات لزامًا على المفتي أن يمتلك مهارات متعددة تجمع بين التأصيل العميق والمعرفة التكنولوجية، ليبقى دوره فاعلًا، وفتواه ذات مصداقية في نظر الناس.

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة برامج قادرة على توليد أجوبة دينية آلية، وتطبيقات تتيح للناس الحصول على "فتاوى" لحظية عبر الذكاء الاصطناعي، فضلًا عن المنصات التي باتت تزاحم المؤسسات الشرعية في تقديم الإجابات.

أمام هذا الواقع المستجد، يصبح السؤال الجوهري: ما هي المهارات التي يجب أن يتحلى بها المفتي اليوم ليؤدي دوره بفاعلية ووعي؟ وهل تكفي المعرفة الفقهية التقليدية وحدها لمواكبة هذا الواقع؟ أم أن الأمر يقتضي إعادة بناء المفتي بما ينسجم مع التحديات الرقمية دون أن يخل بجوهر مهمته الشرعية؟

تكمن **أهمية** هذا البحث في محاولته معالجة هذه الإشكالية الجوهرية، عبر رسم ملامح المفتي المؤهل لعصر الذكاء الاصطناعي، من خلال تحليل دقيق للمهارات التي يحتاجها، سواء على المستوى الشرعي أو التقني أو الإداري، مستندًا إلى رؤية تكاملية تسعى إلى مواءمة الشرع والتكنولوجيا، دون تضاد أو تغليب أحدهما على الآخر.

وتكمن **إشكالية** هذا البحث في التساؤل الآتي: ما أبرز المهارات الشرعية والتقنية التي ينبغي أن يمتلكها المفتي في عصر الذكاء الاصطناعي؟

وكيف يمكن تحقيق توازن فعّال بين مقتضيات الفتوى من جهة، وسرعة التطور الرقمي وتعقيداته من جهة أخرى؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، يسعى البحث إلى تحقيق **الأهداف** التالية:

1. إبراز أهمية المهارات المركبة التي تجمع بين التكوين الشرعي والفهم التقني في بناء شخصية المفتي المعاصر.

2. تسليط الضوء على التحديات الرقمية التي تواجه الفتوى اليوم، خاصة في ظل الفوضى المعلوماتية وانتشار التطبيقات الذكية غير الموثوقة.

3. تقديم تصور عملي ومقترحات لتأهيل المفتين في ضوء الواقع الرقمي، اعتمادًا على رؤية تكاملية بين العلوم الشرعية والمهارات التكنولوجية.

وينتهج هذا البحث **المنهج الوصفي التحليلي**، حيث يقوم برصد الواقع الرقمي الراهن وتوصيف التغيرات الحاصلة في البيئة الإفتائية، ثم تحليل ما تفرضه من مهارات جديدة، وبيان كيفية تكاملها مع الأصول الشرعية لضمان صدور فتوى مستنيرة، جامعة بين الشرع والمصلحة.

وقد بنيت خطة البحث على تقسيم رئيسي إلى مبحثين اثنين:

- **المبحث الأول**: يتناول فيه الباحث التحديات الرقمية التي تواجه الإفتاء، من خلال تحليل الظواهر الحديثة مثل ظهور المفتي الرقمي، وانتقال الفتوى إلى الفضاء الإلكتروني، وما يترتب على ذلك من مخاطر.

- **المبحث الثاني**: يستعرض فيه الباحث المهارات اللازمة للمفتي، مقسمًا إياها إلى مهارات شرعية، وتقنية، ورؤية تكوينية تُعنى بتأهيل المفتي المعاصر.

وفي الختام، يعرض البحث أبرز النتائج التي توصّل إليها، ويضع توصيات قابلة للتنفيذ تسهم في سدّ الفجوة بين الإفتاء التقليدي ومتطلبات العصر الرقمي.

المبحث الأول: طبيعة التحديات الرقمية ومجالاتها

المطلب الأول: تطوّر العمل الإفتائي وظهور المفتي الرقمي

لقد بات من المسلّم به أن التطور التقني الهائل الذي يشهده العالم اليوم لم يقتصر على الميادين الاقتصادية والعلمية والإعلامية، بل امتدّ أثره ليطال المجال الديني عمومًا، والعمل الإفتائي خصوصًا.

فقد تغيّرت صورة الفتوى، وتبدّلت الوسائل التي يتم عبرها تلقّي السؤال وإصدار الجواب، وتحوّلت بيئة الإفتاء من فضاء تقليدي محدود إلى فضاء رقمي مفتوح، بلا قيود جغرافية ولا أطر زمنية محددة. وأمام هذا التحول، لم يعد المفتي يعمل في بيئة معرفية واجتماعية مألوفة، بل وجد نفسه في سياق جديد يفرض عليه التكيّف مع أدوات مختلفة، وجمهور متعدد المشارب، وسرعة تداول تفوق كل ما عهده من قبل.

الفرع الأول: خروج الفتوى إلى الفضاء الرقمي

إن انتقال الفتوى إلى الفضاء الرقمي مثّل تحولًا نوعيًا في شكل الخطاب الديني وأدواته. ففي السابق، كانت الفتوى تصدر غالبًا في سياق مباشر: سؤال يُوجَّه إلى العالم، وجواب يُسمع أو يُكتب في نطاق محدود. أما اليوم، فقد أصبح من الممكن لأي فرد أن يطرح سؤاله عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو تطبيقات الهاتف، أو المنتديات الرقمية، بل وحتى عبر الذكاء الاصطناعي، ويتلقى الجواب فورًا أو بعد لحظات، دون أن يعرف بالضرورة هوية المفتي، أو يدرك الخلفية العلمية التي يستند إليها.

لقد غيّر هذا التحوّل طبيعة الفتوى نفسها، وجعلها أكثر عرضة للاقتطاع، والتحريف، وسوء الفهم، حيث يُمكن نقلها خارج سياقها، أو توظيفها لخدمة أغراض غير شرعية. كما أتاح للفتوى

الوصول إلى جمهور واسع متنوع الخلفيات، بعضهم غير مهيأ لفهم المقاصد الدقيقة للخطاب الشرعي، مما يزيد من احتمال التلقي المغلوط والتأويل المبتور.

هذا الفضاء الرقمي، رغم ما فيه من فرص لنشر الوعي الديني، إلا أنه يطرح تحديات حقيقية أمام المفتي؛ إذ عليه أن يعي أن الفتوى المنشورة على الإنترنت ليست مجرد جواب لشخص واحد، بل خطاب عام قد يُقتطع وينتشر ويُوظف بطرق متعددة.

ومن هنا، تبرز أهمية أن يتحلّى المفتي بمهارات تحريرية ولغوية وتقنية، تجعله قادرًا على ضبط عباراته، والتواصل بفعالية، وتوقّع التأثيرات المختلفة لكلماته عند جمهور رقمي متعدد.

وهاهي دار الإفتاء المصرية تطلق في يونيو 2022 "صفحة مخصصة لمناسك الحج والعمرة" على بوابتها الإلكترونية، لتوفير فتاوى وإجابات فورية ومعتمدة عبر منصتها الرقمية، ما يؤكّد الانتقال الواضح نحو بيئة إفتاء رقمية متعددة الوسائل[1] .

وأرى أن هذا النموذج يُعد مثالًا ناجحًا لتيسير الإفتاء الرقمي، لكنه بحاجة إلى تقويم دوري يضمن استمرارية الجودة وتحديث المحتوى بما يتناسب مع المستجدات التقنية والفقهية.

كما كشف مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي خلال مشاركته في "جيتكس" في أكتوبر 2024 عن إطلاق "المنصة الرقمية للخدمات الإفتائية"، التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتلقي الاستفسارات المستمرة عبر القنوات الرقمية المتعددة مثل تطبيقات الهاتف، والبريد الإلكتروني، وروبوتات الدردشة، ما يؤكد انتشار الفتوى الرقمية عبر أدوات متنوعة ومتزامنة[2] .

وأشدد على أن إدخال الذكاء الاصطناعي في خدمة الإفتاء يمثل تطورًا تقنيًا مهمًا، لكنه لا يزال بحاجة إلى رقابة علمية صارمة، وآلية تحقق مزدوجة تمنع تسرّب الإجابات غير المنضبطة شرعًا

أو لغويًا

دار الإفتاء المصرية. (20 **يونيو** 2022 م). مبادرة دار الإفتاء لمواجهة فوضى الفتاوى في معرض الكتاب.1

Dar-Al Ifta

مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي – وام. (15 **أكتوبر** 2024). 2. بيان حول إطلاق "المنصة ."الرقمية للخدمات الإفتائية" المدعومة بالذكاء الاصطناعي خلال مشاركتهم في "جيتكس

https: / /www.wam.ae /ar /article /b5p1tfw--مجلس-الإمارات-للإفتاء- الشرعي-يستعرض-منصاته-بالجيتكس

fatwauae.gov.ae+8wam.ae+8aitnews.com+8

الفرع الثاني: ظهور الذكاء الاصطناعي كوسيط إفتائي

مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، دخلت هذه الأدوات تدريجيًا إلى مجال العمل الإفتائي، عبر برمجيات قادرة على تحليل الأسئلة، وتصنيفها، واقتراح إجابات اعتمادًا على قواعد بيانات ضخمة تحتوي على كتب الفقه وأجوبة العلماء. وقد بلغ الأمر ببعض المؤسسات – وأحيانًا الأفراد – إلى إطلاق منصات تجيب آليًا على الأسئلة الشرعية، دون تدخل بشري مباشر، تحت شعار "الفتوى السريعة" أو "الإجابات الفورية".

ولقد حذّر المركز الإعلامي بدار الإفتاء المصرية من فيديو مزيف بالذكاء الاصطناعي منسوب إلى مفتي الجمهورية موضحا" أن هذه التقنية تُستخدم في تزييف الوعي واستغلال الثقة في المرجعيات الدينية"[1]، مما يؤكد المخاطر التي قد تُرتكب بالاعتماد على أدوات ذكية دون إشراف بشرية

إن هذا التنبيه في غاية الأهمية، ويجب أن يتبعه إصدار بروتوكول شرعي وتقني مشترك بين الهيئات الدينية والمؤسسات الإعلامية لمكافحة التضليل الرقمي باسم الدين.

إن دخول الذكاء الاصطناعي على هذا النحو يطرح إشكالات دقيقة؛ فهو من جهة يُمكن أن يكون أداة مساعدة عظيمة للمفتي، في تصنيف الأسئلة، وتسريع الوصول إلى النصوص المرجعية، ومتابعة الأسئلة المتكررة، وتنظيم الأرشفة؛ لكنه من جهة أخرى قد يُستخدم بدلًا عن المفتي البشري، فيُقدَّم للجمهور على أنه مرجع للإجابة، مما يُدخل اضطرابًا في المرجعية العلمية، ويُعرض الفتوى لخطر التعميم، والانحراف عن السياق، بل وقد يُنتج خطأً فقهيًا فادحًا في حال اعتماده بلا رقابة.

---

1. **المركز الإعلامي بدار الإفتاء المصرية**. (15 يونيو 2024). حذّر من "فيديو مزيف بالذكاء الاصطناعي" يروّج لتطبيق مشبوه، محذرًا من تزييف الوعي واستغلال الثقة في المرجعيات الدينية.
   https://www.dar-alifta.org/ar/articles/details/9410
   dar-alifta.org+2dar-alifta.org+2youm7.com+2

وهذا ما أشار إليه مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي خلال مشاركته في "جيتكس 2024" أنّ "المنصة الرقمية للخدمات الإفتائية تُسخّر الذكاء الاصطناعي لفهم نص السؤال، إحالته إلى المختص، إعداد الفتوى الشرعية، إجراء التدقيق اللغوي، وصياغة الإجابة، مؤكّدًا أن هذه التقنية تدار بالتناغم مع المختصين البشر[1]".

ومما يزيد خطورة هذا الواقع أن أدوات الذكاء الاصطناعي تفتقر إلى الوعي المقاصدي، والاجتهاد السياقي، والتمييز بين الحالات الفردية، وكلها عناصر أساسية في بناء الفتوى.

كما أنها لا تدرك البعد القيمي والأخلاقي للنصوص، ولا تراعي المعايير التي يصوغ بها الفقيه جوابه بناءً على الواقع، والعرف، والمآلات، والضرورات ،وهي أمور لا يمكن لأداة تقنية – مهما تطورت – أن تدركها دون إشراف بشري واعٍ.

وفي مقابلة لأمناء الفتوى بالأمانة العامّة لدار الإفتاء المصرية تم التأكيد على أن "تقنيات الذكاء الاصطناعي وسيلة يدعمها الإنسان، ولا يُمكنها أن تحلّ محل الفتوى البشرية بسبب افتقارها إلى ملكة الاجتهاد،مع التشديدعلى ضرورة عدم الاعتماد على الذكاء وحده في إصدار الفتاوى[2]".

لذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى لا بد أن يبقى في دائرة الأداة المساعدة، لا البديل عن المفتي. والمطلوب من المفتي المعاصر أن يُحسن التعامل مع هذه الأدوات، ويوجه استخدامها ضمن ضوابط شرعية وأخلاقية، ويُبقي لنفسه موقع القيادة، لا التبعية، في هذه العملية.

فالمفتي ليس مجرد ناقل للمعلومة، بل هو صانع للفتوى الواعية التي تراعي النص والواقع، وتوازن بين الأحكام والنتائج.

---

1. **مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي – وام**. (15 **أكتوبر** 2024). كشف خلال "جيتكس 2024" عن المنصة الرقمية للخدمات الإفتائية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مؤكّدًا أن هذه التقنية تدار بالتناغم مع المختصين البشر.
   https://www.wam.ae/ar/article/b5p1tfw...
   aliftaa.jo+15wam.ae+15aitnews.com+15
2. **دار الإفتاء المصرية – المصري اليوم**. (6 **يونيو** 2024). أكّدت أمينة الفتوى أن الذكاء الاصطناعي وسيلة داعمة لا تنوب عن الاجتهاد البشري، وأن الاعتماد الكامل عليه غير ممكن.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3187477

لذلك فإن من أبرز التحديات التي تواجه اعتماد الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء، ضعف الآلة في استيعاب السياق الكامل للسؤال الفقهي، وهو ما يجعل بعض الفتاوى الآلية تفتقر إلى الدقة في التنزيل، وقد نبهت دراسة علمية لدائرة الإفتاء الأردنية إلى أن "الذكاء الاصطناعي يتيح تصنيف وترتيب الفتاوى بشكل فعّال، لكنه يظل محدودًا في إدراكه لسياقات المسائل الفقهية، مما يُبرز ضرورة الإشراف البشري لضمان الدقة وضبط الحكم.[1]"

وفي ضوء ما سبق، يتبين أن تطوّر العمل الإفتائي، وخروج الفتوى إلى الفضاء الرقمي، وظهور الذكاء الاصطناعي كوسيط محتمل، يشكلون معًا تحديًا حقيقيًا يستدعي إعادة بناء شخصية المفتي تأهيلًا وتكوينًا، ليكون قادرًا على ممارسة الإفتاء في عصر مختلف، يستوجب أدوات ومعارف جديدة، دون أن يفرّط في أصول العلم الشرعي ومنهجيته الراسخة.

---

1. دائرة الإفتاء الأردنية. أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى. (2023).

https://aliftaa.jo/ResearchDetails.aspx?ResearchId=68

المطلب الثاني: مخاطر الفتوى غير المنضبطة في الواقع الرقمي

لقد فتح العالم الرقمي الباب واسعًا أمام تداول الفتوى وسهّل الوصول إليها من قِبل الجمهور، لكن في الوقت ذاته ولّد هذا الانفتاح تحديات خطيرة تتعلق بصحة المحتوى، وضبط منهج الإفتاء، والتحقق من أهلية المفتي.

ففي ظل غياب الرقابة العلمية، وانتشار الحسابات المجهولة، وسرعة انتشار المعلومة، بات من السهل أن تظهر فتاوى غير منضبطة تُنسب إلى الشريعة زورًا، أو تُجتزأ من سياقها، أو تصدر عن غير المؤهلين، وهو ما يُعد خطرًا دينيًا ومجتمعيًا فادحًا.

ولقد استشعرت هذا الخطر باكرا دار الإفتاء المصرية، فحذّرت عبر بيان رسمي بتاريخ 31 يوليو 2017 ، من "مواقع مزيفة تنتحل صفة الدار وترد على الأسئلة بغير صفة أو علم"، داعية عموم المستفتين إلى "التثبت والتحقق من المصدر الرسمي للفتوى[1]".

الفرع الأول: ضعف التوثق وانتشار الخطأ

من أبرز خصائص الواقع الرقمي سهولة النشر، وسرعة التداول، وشيوع اللامركزية في صناعة المحتوى، وهذه الصفات – رغم فوائدها الظاهرة – أدت إلى إضعاف آليات التوثيق التي كانت سائدة في السياقات العلمية التقليدية.

ففي السابق، كانت الفتوى تمر بمسار محدد: المفتي يُسأل وجهًا لوجه، ويتحقق من حال السائل وسياق سؤاله، ثم يُجيب بما يناسب حالته، وغالبًا ما تُراجع الفتوى من قِبل هيئات علمية مختصة.

أما اليوم، فإن منبر الفتوى قد يكون حسابًا مجهولًا على موقع تواصل، أو مقطع فيديو مبتورًا من محاضرة، أو حتى نصًا يُولد آليًا ويُنسب زورًا إلى عالم بعينه.

1. **دار الإفتاء المصرية – المركز الإعلامي**. (31 **يوليو** 2017). تحذير من "مواقع مزيفة تنتحل صفة الدار وترد على الأسئلة بغير علم"، مع دعوة الجمهور للتحقق من المصادر الرسمية للفَتوى.

https://www.dar-alifta.org/ar/articles/details/5273 🔗

dar-alifta.org

ففي 15 يناير 2022 دعا مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي في بيان رسمي إلى "عدم الخوض في مسائل الفتوى الشرعية دون ترخيص أو تصريح"، محذرًا من " فوضى الفتاوى وفتاوى الفوضى"، مشيرًا إلى أن هذه الظاهرة أدت إلى تصدر غير المؤهلين للفتوى وإصدار أحكام شرعية خارج سياق الزمان والمكان[1].

وأرى أن هذه الدعوة تُعد خطوة تنظيمية ضرورية، لكنها تحتاج إلى إطار تشريعي رقمي يُجرّم انتحال الصفة الإفتائية عبر المنصات، ويُلزم المنصات نفسها بضوابط النشر الديني.

هذا الانفلات في ضبط المرجعيات أفرز بيئة خصبة لانتشار الأخطاء، سواء في نقل النصوص، أو في فهمها، أو في استنباط الحكم منها، وهو ما يُحدث أثرًا مضاعفًا؛ لأن الخطأ حين ينتشر رقميًا لا يقف عند حدود المتلقّي الأول، بل يُعاد نشره وتداوله، ويصبح مع الوقت "مرجعية زائفة" يتداولها الناس على أنها فتوى موثوقة.

كما أن غياب نظام إحالة واضح – كما هو الحال في كثير من الحسابات – يجعل من الصعب تتبع مصدر الفتوى، أو التحقق من سياقها، أو الرد عليها عند الخطأ. بل أحيانًا، تُنشر فتاوى قديمة في سياق جديد دون مراعاة لاختلاف الزمان والمكان، مما يوقع الناس في التباسات شرعية خطيرة، ويُسيء إلى صورة الشريعة ذاتها.

1. **مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي – وطن.** (15**يناير** 2022). دعوة بوقف الخوض في الفتوى بدون ترخيص أو تصريح، وتحذير من "فتاوى الفوضى" التي انتشرت عبر منصات غير موثقة.

https://alwatannews.net/gulf/article/984711/...

الفرع الثاني: سرعة التلقي وضعف التثبت

ميزة السرعة في العالم الرقمي أصبحت سيفًا ذا حدين، فهي وإن كانت تتيح سهولة الوصول إلى الفتاوى، إلا أنها ساهمت في إضعاف فرضية التثبت التي هي من أصول التعامل الشرعي مع الأخبار والأحكام ،فالمتلقي الرقمي – في الغالب – لا يُحسن التمييز بين العالم والدعيّ، ولا بين المؤسسة العلمية المعتبرة والمنصة المجهولة.

ومع غياب مهارات التقييم لدى عموم المستخدمين، ووجود رغبة فورية في الحصول على إجابات، فإن كثيرًا من الناس يقبلون أول فتوى تصلهم، دون مراجعة، ولا تدقيق، ولا حتى مقارنة بين المصادر.

فلقد أكّدت دار الإفتاء المصرية أن "إعادة نشر الأخبار دون تثبت إثم شرعي، ويُسهم في إشاعة الفتنة"، محذرة من " أنّ ضعف الوعي الرقمي قد يؤدي للاعتماد على أول فتوى تصل المستفتي، حتى إن كانت من مصادر مجهولة"[1].

هذا النمط من التلقي الفوري، معتمدًا على "اللازمنية" الرقمية، يجعل المستفتي عرضة لتلقي أحكام قاصرة، أو مبنية على تصور ناقص، أو غير مناسبة لحاله الواقعي.

كما أن اختزال الفتوى في عبارات قصيرة – لتناسب النشر في منصات التواصل – قد يفقدها عمقها الفقهي، واحتياطها المقاصدي، ويجعلها أقرب إلى "توصيات دينية" عامة، منها إلى فتوى شرعية ناضجة.

وقد نبّه فضيلة مفتي الديار المصرية الأستاذ الدكتور محمد نظير عياد في حديثه الرمضاني 2025 على قناة الناس إلى أن "وسائل التواصل تميل للاختصار وتسعى للايجاز في حين تحتاج الفتوى لشرح وتفصيل واستدلال، فقهي دقيق وغياب هذا التفصيل يؤدي إلى ضعف الوعي الفقهي لدى الجمهور"[2].

ومن جهة أخرى، فإن المفتي الرقمي ذاته قد يُستدرج أحيانًا إلى إصدار فتاوى تحت ضغط الجمهور، أو بدافع سرعة التفاعل، أو حرصًا على الانتشار، مما قد يجعله يقدّم أحكامًا قبل تمام التثبت من السؤال أو تحقيق مناطه ،وهذا يشكّل خللًا خطيرًا في بنية الإفتاء التي أساسها التؤدة، والتأني، والبحث، والمشاورة إن لزم الأمر.

1. **دار الإفتاء المصرية. (23 سبتمبر 2022)** .تحذير من "خطورة الشائعات"، مؤكدة أن إعادة نشر الأخبار دون تثبّت "إثم شرعي ومرض اجتماعي.dar-alifta.org+1aliftaa.jo+1youm7.com "
2. **مفتي الجمهورية – دار الإفتاء المصرية. (23مارس 2025) .**أوضح أن "وسائل التواصل تميل للاختصار بينما الفتوى تحتاج لاستدلال وشرح دقيق"، داعيًا لتدريب المفتين على المهارات الإعلامية الرقمية dar-alifta.org

المبحث الثاني: المهارات اللازمة للمفتي في العصر الرقمي

المطلب الأول: المهارات الشرعية المتجددة

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، ومع تعقيد الواقع الذي بات المفتي يواجهه، لم تعد المهارات الشرعية التقليدية وحدها كافية لحمل أمانة الإفتاء، وإن كانت أساسًا لا يُستغنى عنه.

ذلك أن الفقه – بوصفه علمًا نابعًا من الوحي – يحمل في بنيته ما يسمح له بالتجدد والاستيعاب، لكنّ هذا التجدد لا يتحقق إلا على يد فقيهٍ يمتلك من الأدوات ما يجعله قادراًعلى قراءة النوازل وتحليل المعطيات المعاصرة، ومن هنا تبرز الحاجة إلى نوع من المهارات الشرعية المتجددة، التي لا تنقض الأساس، بل تُفعّله وتُوسع مجاله، ليكون صالحًا لمخاطبة الإنسان المعاصر، بكل ما يحمله من أسئلة غير مسبوقة.

الفرع الأول: مهارة فهم النصوص والمقاصد

تُعد مهارة فهم النصوص الشرعية – من القرآن والسنة – حجر الزاوية في التكوين الفقهي، إلا أن هذا الفهم لا يمكن أن يظل سطحيًا أو حرفيًا في عصر تتشابك فيه الوقائع، وتتداخل فيه الأحكام مع مقاصد الشريعة، ومآلات الفعل، والبعد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

فالمفتي المعاصر لا يكتفي باستحضار النص، بل يجب أن يُحسن تفسيره في ضوء السياق الزمني والمكاني والثقافي الذي ينتمي إليه السائل أو القضية.

ففي مؤتمرها الذي عقدته في 3 أغسطس 2021 في القاهرة أوضحت دار الإفتاء المصرية، خلال "المؤتمر العالمي السادس" أنه من ضرورات "مهارات المفتي الرقمي" أن يُصبح "قارئًا حصيفًا للنص، قادرًا على الربط بين الجزئي والكلي، والتمييز بين الثابت والمتغير"[1].

1. **دار الإفتاء المصرية – المركز الإعلامي.** (3 **أغسطس** 2021). المؤتمر العالمي السادس للإفتاء بعنوان "مؤسسات الفتوى في العصر الرقمي.. تحديات التطوير وآليات التعاون"، حيث جُدِّد التأكيد على "أهمية بناء القدرات العلمية والرقمية للمفتي الرقمي" ضمن جلسات المؤتمر وصرف الاهتمام لوحدات "التدريب عن بُعد" dar-8sis.gov.eg+ 8dar-alifta.org+8alifta.org+.

🔗 https://www.dar-alifta.org/ar/articles/details/7859

ويعد هذا الطرح مهماً، لكن لا يكفي الاقتصار على الوصف النظري للمطلوب من المفتي، بل ينبغي ترجمته إلى مناهج عملية ضمن مساقات تعليمية وتدريبية واضحة تقيس القدرة على التحليل المقاصدي في سياق رقمي.

ولتحقيق ذلك، يجب أن يكون المفتي متمكنًا من علوم الآلة كأصول الفقه، وعلوم اللغة، والناسخ والمنسوخ، والعموم والخصوص، وكذلك علم المقاصد، الذي يُعد من أهم العلوم التي تمكّن المفتي من تجاوز ظاهر النص إلى معانيه الكلية وروحه التشريعية.

ذلك أن كثيرًا من المسائل المعاصرة لا تندرج تحت نصوص مباشرة، بل تتطلب فهمًا مقاصديًا يُراعي تحقيق المصلحة، ودرء المفسدة، وتقدير الضرورة، وترجيح المآل.

وفي إشارة لفضيلة المفتي السابق للديار المصرية الدكتور شوقي علام في ختام المؤتمر، أن "المؤتمر حثّ على بناء القدرات العلمية والرقمية للمفتين، عبر وحدات متخصصة للتحول الرقمي ضمن المؤسسات الإفتائية"، مؤكدًا أن "مهارات فهم المقاصد مرتبطة بقدرة المفتين على تحليل الواقع بوعي ديني منهجي"[1].

وفي هذا الإطار، يشدد الشيخ العلامة عبد الله بن بيه رئيس مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي على أن "البحث عن المقاصد في قضايا المعاملات المالية لا ينبغي أن يقتصر على مجرد جرد للمقاصد وكشف علل أحكام معروفة، بل عليه أن يرمي إلى توسعة الأوعية المقصدية لتشمل مجالات أخرى من القضايا المستجدة لاستنباط أحكام في تربة المقاصد الخصبة"[2].

---

1. **المصري اليوم**. (29 **يوليو** 2021). تقرير "دار الإفتاء تنهى استعداداتها للمؤتمر العالمي السادس"، يشير إلى أن شعار المؤتمر كان "نحو مؤسسات إفتائية رقمية"، واستعرضت الدار "مشروعات تقنية" لصالح التحوّل الرقمي ضمن أجندة المؤتمر dar-dar-3dar-alifta.org+3dar-alifta.org+3alifta.org+2shorouknews.com+2almasryalyoum.com+2alifta.org+. https://www.almasryalyoum.com/news/details/2387064

2. بن بيه، عبد الله. *مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات*. (الطبعة الأولى، 2010) ص 14.

إن من أكبر التحديات التي تواجه المفتي اليوم أن يوازن بين حرفية النصوص وبين روح التشريع، خاصة في القضايا المعقدة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، أو الجينات، أو التعاملات الرقمية، وهي قضايا لم يعرفها الفقهاء الأوائل، لكنها تستوجب نفس القواعد التي اعتمدوها في الاجتهاد، مع وعي بمقاصد الشريعة في حفظ النفس والدين والعقل والمال والعِرض.

الفرع الثاني: مهارة تنزيل الأحكام على النوازل

وإذا كانت الفتوى في جوهرها هي الربط بين النص والواقع، فإن المفتي المعاصر مطالب بامتلاك مهارة دقيقة في "تنزيل الأحكام"، وهي العملية التي يُسقط فيها الحكم الشرعي المناسب على الواقعة المعروضة عليه.

وهذه المهارة لا تتوقف عند استحضار القاعدة الفقهية أو رأي المذهب، بل تتطلب تحليل الواقعة نفسها، ومعرفة حيثياتها، وظروفها، واحتمالاتها، وسياقاتها الاجتماعية والتقنية.

في العصر الرقمي، قد تكون النازلة جديدة تمامًا: مثل سؤال حول حكم "الأفاتارات الرقمية" في المعاملات، أو التعامل مع العملات المشفرة، أو استخدام الذكاء الاصطناعي في فحص الأجنة أو في صناعة القرار القضائي ،فهل تكفي في مثل هذه القضايا مهارة سرد الأقوال القديمة؟ قطعًا لا ،بل يجب أن يكون المفتي قادرًا على دراسة الواقع بعين الباحث، وعلى فهم المصطلحات التقنية، والتواصل مع أهل الاختصاص، وتقدير الملابسات الدقيقة التي قد تؤثر على الحكم.

في المؤتمر العالمي الثاني لمجلس الإمارات للإفتاء الشرعي (يونيو 2023)، تم التركيز في جلسته الخامسة على أن تنزيل الأحكام الرقمية يستدعي "استيعاب المستجدات التقنية بشكل منهجي، وتعاون مشترك بين المفتين وخبراء التقنية لتقدير النتائج المحتملة".[1]

مهارة التنزيل أيضًا تفرض على المفتي إدراك الفروق بين الحالات، وعدم التسرع في التعميم، فالنازلة – حتى وإن بدت مشابهة لسابقتها – قد تختلف في خلفياتها ونتائجها، مما يُحتّم التدقيق.

وقد نبّه العلماء قديمًا إلى ذلك بقولهم: "الحكم على الشيء فرع عن تصوره"، وهو ما بات اليوم أكثر إلحاحًا، لأن التصور في القضايا الرقمية يتطلب الإلمام بعالم رقمي شديد التعقيد.

---

1. **مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي – وام**. (**يونيو 2023**). جلسة خامسة ضمن المؤتمر العالمي الثاني تطرّقت لموضوع الفتاوى في مجال الذكاء الاصطناعي، مؤكدّة ضرورة التقييم الدقيق بقيادة شرعية وتقنية.
   https://www.wam.ae/ar/article/3urxig-...dar-alifta.org+15wam.ae+15emaratalyoum.com+15

وفي هذا السياق أكد مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السادسة والعشرين (مايو 2025، الدوحة)، أن "منهجية تنزيل الأحكام في نوازل الذكاء الاصطناعي والجينات تتطلّب حوارات علمية متعددة التخصصات لإنتاج قرارات رصينة ترتكز على مقاصد الشرع وأدلة النقل".[1]

والبالتالي أن هذا التوجّه نحو تعددية التخصصات في الفتوى ضرورة علمية لا مفرّ منها، وينبغي أن يُدمج ضمن بُنية المؤسسات الإفتائية بحيث يصبح التعاون بين الفقيه والمختص الرقمي ممارسة مؤسسية لا استثناء عابرًا

كما تتطلب مهارة التنزيل مراعاة مآلات الفتوى، وهي من أعظم الأمور في باب الإفتاء.

فقد يكون الحكم في ذاته مشروعًا، لكن يؤول في حال معينة إلى مفسدة راجحة، أو يُفهم بطريقة تؤدي إلى تحريف مقصد الشارع.

وفي زمن الإعلام الرقمي، حيث تُقتطع العبارات وتُبث الفتاوى على شكل عناوين، يتضاعف هذا التحدي، ويستلزم من المفتي أن يُحسن التعبير، ويحتاط في العبارة، ويشرح حكمه بلغة دقيقة، لا تحتمل سوء الفهم أو الاستغلال.

إجمالًا، فإن المهارات الشرعية المتجددة هي التي تمكّن المفتي من الحفاظ على أمانة العلم، وفي الوقت نفسه من أداء دوره في واقع يتغير بشكل سريع ،وهي لا تعني تجاوز التراث أو التفلت من الانضباط، بل تعني تفعيل الأصول بلغة العصر، وتقديم الفقه الحيّ الذي يخاطب الإنسان بلغته، وينزل عند حاجاته، دون أن يُمس جوهر الدين أو تختل ثوابته.

---

1. **مجمع الفقه الإسلامي الدولي – الدوحة.** (4–8 **مايو** 2025). الدورة السادسة والعشرون تطرقت إلى نوازل الذكاء الاصطناعي والجينات، داعية إلى حوارات متعددة التخصصات لتمكين تنزيل الأحكام.
islam

المطلب الثاني: المهارات التقنية الضرورية

لم يعد المفتي المعاصر مجرد فقيه يجيب عن أسئلة المستفتين في مجلس أو مكتب خاص، بل أصبح – بحكم الواقع الرقمي – جزءًا من شبكة تواصل عالمية، تُطرح فيها الأسئلة على مدار الساعة، وتُنشر فيها الفتاوى بصيغ متعددة، وتُستقبل فيها الردود من جمهور متنوع، قد يتفاعل مع الفتوى أو يعارضها أو يُعيد تأويلها، وفي هذا السياق، لم يعد من المقبول أن يُمارس المفتي عمله بمعزل عن المعرفة التقنية، أو أن يظل بعيدًا عن الأدوات الرقمية، إذ إن إتقانه لهذه المهارات بات

شرطًا لضمان وصول الفتوى، وحُسن عرضها، ومتابعة أثرها، وتحصينها من التحريف وسوء الاستخدام.

الفرع الأول: معرفة أساسيات الذكاء الاصطناعي والخوارزميات

يمثل الذكاء الاصطناعي اليوم إحدى أبرز القوى المحركة للمشهد الرقمي العالمي، ومن ثم فإن تجاهله من قبل المفتي يجعله خارج دائرة التأثير، أو على الأقل عاجزًا عن فهم السياق الذي تُطرح فيه النوازل الجديدة،فالمفتي الذي لا يُدرك – ولو على مستوى المفاهيم الأساسية – آلية عمل الذكاء الاصطناعي، وخلفية الخوارزميات التي تتحكم في عرض المحتوى وتوجيهه وتحليله، سيكون معرضًا لأن يُستدرج إلى قضايا لا يُحسن تقدير أبعادها.

أعلنت دائرة الشؤون الإسلاميّة والأوقاف في دبي في عام 2019 عن إطلاق نظام «فتوى روبوتية» يعتمد على الذكاء الاصطناعي للرد الآلي على الاستفسارات الدينية، ولكنها أكدت أن هذه الردود تُراجع من قبل مختصين لضمان صحتها وسلامتها الشرعية .[1]

ومن وجهة نظري فإن تقديم الفتاوى بهذه الصورة الآلية يجب أن يُبنى على منظومة إشراف بشري فعّالة، تضمن عدم تحوّل الذكاء الاصطناعي من أداة مساعدة إلى مصدر مستقل يفصل الفتوى عن العقل الفقهي.

---

1. دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف – دبي. (2019). استحداث نظام «الفتوى الروبوتية» بإشراف بشري لضمان سلامة الردود.
https://www.thenationalnews.com/.../virtual-fatwas-delivered-in-dubai-1.930365

إذاً، فإن امتلاك المفتي لمبادئ أولية حول الذكاء الاصطناعي – مثل فهم الفرق بين الذكاء الاصطناعي الضيق والعام، وإدراك فكرة تعلم الآلة، والتمييز بين البيانات المدخلة والنتائج، ومعرفة الخصوصية الرقمية والتحيز الخوارزمي – كل ذلك يساعده على إصدار أحكام أكثر دقة ووعيًا عند السؤال عن هذه التقنيات أو عند ارتباط المسألة بأداة رقمية تعتمد عليها.

وفي شاهد جامعي ملموس لجامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية في أبو ظبي:

أكد المجلس العلمي في أبريل 2025 على أن البرامج الأكاديمية يجب أن تُدرّس المهارات التقنية الأساسية مثل تحليل الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، وتدريب الطلاب على التمييز بين الأداة والتفسير الفقهي الدقيق لها .[1]

كما أن الإلمام بهذه المبادئ يُساعد المفتي على التمييز بين ما هو مجرد أداة تقنيّة قابلة للتوظيف، وما يُعد تجاوزًا لاستقلالية الاجتهاد الشرعي.

فبعض التطبيقات تُصدر "فتاوى" جاهزة استنادًا إلى تحليل رقمي، وذلك ينتظر موقفًا علمياً واضحًا من المفتين مبنياً على فهم التقنية بوعي أكاديمي ودقّة شرعية.

---

1. جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية – المجلس العلمي. (20 أبريل 2025). قرّر تعزيز المناهج بمواد تقنية (خوارزميات وذكاء اصطناعي) في برامج الدراسات الإنسانية لتعزيز فهم التفاعل بين التقنية والفكر الإنساني.

https://www.alkhaleej.ae/2025-04-20/.../مجلس-جامعة...

الفرع الثاني: إجادة التعامل مع الأدوات الرقمية ووسائل التواصل

من الضروري أن يُتقن المفتي استخدام الوسائط الحديثة التي أصبحت جزءًا من عملية الإفتاء.

فلم تعد الفتوى تُكتب بالقلم أو تُلقى شفهيًا فقط، بل باتت تُنشر عبر مواقع إلكترونية، وتُبث في مقاطع مرئية، وتُختصر في تغريدات، أو تُناقش في بث مباشر، أو تُتناقل على تطبيقات الهواتف الذكية.

وكل هذه الأشكال تتطلب إلمامًا بالوسائط، ومهارة في التعامل معها، ومعرفة بخصائص كل منصة، من حيث جمهورها، وطبيعة تفاعلها، وسرعة انتشار المحتوى فيها.

فلقد اعتمدت دار الإفتاء المصرية في 17 يونيو 2025 استراتيجية متكاملة للتواصل عبر أكثر من 16 منصة رسمية (فيسبوك، تويتر، إنستغرام، يوتيوب، تيك‌توك...)، تهدف إلى "مواجهة التطرف ونشر الفتاوى القصيرة المرئية والتفاعلية"، مما يتطلب مهارات فنية في التحرير والإنتاج الرقمي[1].

كما أن توسيع الحضور الرقمي خطوة ضرورية، لكن ينبغي أن ترافقها آلية واضحة لضبط المحتوى، وتقييم الأثر على المتلقي، تجنّبًا للاجتزاء أو التلقّي المغلوط في بيئة سريعة الاستهلاك.

وهنا يظهر البعد العملي لمهارة المفتي التقنية؛ إذ عليه أن يعرف، مثلًا، كيفية تحرير فتوى بطريقة مناسبة للنشر الرقمي، وأن يكون قادرًا على استخدام أدوات العرض التفاعلي – كالرسوم المتحركة الصوتية (موشن جرافيك) أو التسجيلات الصوتية – وأن يتعامل مع إدارة الحسابات العامة، والردود الرقمية، وحتى الأرشفة الإلكترونية للفتاوى.

---

1. **دار الإفتاء المصرية**. (**17 يونيو 2025**). إطلاق استراتيجية التواصل الإفتائي عبر 16 منصة رقمية من ضمنها تيك‌توك ويوتيوب، بمبادرات موشن جرافيك وفتاوى قصيرة

dar-alifta.org

https://www.dar-alifta.org/ar/services/details/28

وهذا ما نحا إليه مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي وفق ما نفّذه في موقع المجلس الجديد (23 مارس 2023)، فإنه يوفر "خدمة الفتاوى عبر الدردشة الفورية والمكالمات المرئية والرسائل النصية"، مع أداة "أرشفة إلكترونية متقدمة" تُصنّف كل فتوى حسب الموضوع والمستفتِي.[1]

إن من أعظم التحديات التي تواجه الفتوى في البيئة الرقمية هو خطر "الاقتباس المجتزأ"، حيث تُقتطع فتوى أو عبارة من سياقها، وتُعرض على أنها رأي مطلق. ولمواجهة ذلك، لا بد أن يتحلى المفتي بوعي تقني، يمكّنه من صياغة فتواه بشكل محكم، واختيار الوسيلة الأنسب لنشرها، وتوفير الشرح الكافي الذي يُجنّب إساءة الفهم.

كما أن القدرة على استخدام الوسائل التقنية تُعين المفتي على رصد اتجاهات الأسئلة الشائعة، وتحليلها إحصائيًا أو موضوعيًا، مما يُسهم في تطوير الخطاب الإفتائي، وتقديمه وفق أولويات مدروسة، بدلًا من العشوائية أو التفاعل الموسمي.

ففي تقرير داخلي لمجلس الإمارات للإفتاء الشرعي في جيتكس 2025، فإن المنصة الرقمية تُقدّر "تحليل بيانات التفاعل – كالأسئلة المتكررة – لتخطيط نشر الفتاوى بشكل دوري حسب اهتمام الجمهور"[2].

ويُضاف إلى ذلك أن التواصل الرقمي لا يقتصر على النشر فقط، بل يشمل التفاعل مع المتلقين، واستيعاب استفساراتهم، والرد على ملاحظاتهم بلغة علمية هادئة.

وهذا يفرض على المفتي أن يجمع بين المهارة العلمية في الجواب، والمهارة التقنية في تقديمه، والمهارة الاجتماعية في إدارة الحوار.

1. **مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي**. (23 مارس 2023). تدشين موقعه الإلكتروني الجديد مع نافذة للخدمات الرقمية تشمل الدردشة الفورية، الفتاوى عبر الرسائل النصية والمكالمات المرئية، وأرشفة إلكترونية +dar-7fatwauae.gov.ae
+dar-7dar-alifta.org+7alifta.org
+12wam.ae+12emaratalyoum.com+12alifta.org
https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2023-03-23-1.1731096
2. **مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي – وام**. (15 أكتوبر 2024). كشف تفاصيل المنصة الرقمية بالخدمات الإفتائية الذكية وتحليل بيانات الأسئلة لتخطيط المحتوى الفقهي مستقبلًا +1alkhaleej.ae+1emaratalyoum.comwam.ae
https://www.wam.ae/ar/article/b5p1tfw-٪D9٪....

إن المهارات التقنية الضرورية للمفتي لا تُطلب منه ليكون خبيرًا في البرمجة، بل ليكون فاعلًا ومؤثرًا، يملك أدواته، ويتحرك بوعي، ويُقدّم الفتوى حيث يوجد الناس، وبالوسائل التي يفهمونها، دون أن يتنازل عن صدق العلم، أو يُفرّط في أمانة البيان.

المطلب الثالث: الرؤية التكوينية لتأهيل المفتين

إن الحديث عن المهارات الشرعية والتقنية التي ينبغي أن يتحلى بها المفتي المعاصر لا يكون ذا جدوى واقعية ما لم يُترجم إلى خطة تأهيلية واضحة المعالم، تدمج بين التكوين الفقهي الرصين من جهة، والتدريب العملي والتقني من جهة أخرى، وتُراعي حاجات الواقع الرقمي الذي أفرز تحديات غير مسبوقة.

وبالتالي فإن إدماج الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية لا يُعد ترفًا معرفيًا، بل ضرورة فرضها الواقع الرقمي الجديد لأن "التكامل بين الغنى الفقهي والدقة التقنية هو شرط لتحقيق فهم أعمق

للنصوص الشرعية، وتجاوز الفجوة بين الموروث والمستجدات الرقمية"[1].
وهذا يستدعي إعادة بناء المناهج الشرعية لتستوعب البعد الرقمي، دون أن تُفرّط في أصول الفهم الفقهي الرصين.

وتُعد الرؤية التكوينية لتأهيل المفتين هي البنية الأساسية التي يُبنى عليها مستقبل الإفتاء في العصر الرقمي، وتضمن أن يظل الخطاب الشرعي مستندًا إلى مرجعية علمية موثوقة، مع قدرة على التفاعل مع الواقع المتغيّر دون انقطاع أو انغلاق.

---

1. قاسمي.عبد الله. (2025). *الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية: إمكانات وتحديات*. https://www.scribd.com/document/861371320/الذكاء-الاصطناعي-في-العلوم-الشرعية-إمكانات-وتحديات

الفرع الأول: دور المؤسسات الدينية في التأهيل الجامع

تتحمل المؤسسات العلمية والدينية الرسمية – كدور الإفتاء، وكليات الشريعة، والمجامع الفقهية – مسؤولية جوهرية في بناء المفتي المؤهل لعصر الذكاء الاصطناعي.

ومن هنا،فإنه لا يكفي أن تُدرّس العلوم الشرعية بالطرق التقليدية وحدها، بل لا بد أن تُراجع المناهج التعليمية لتستوعب مستجدات الواقع الرقمي، وتُدرّب الطالب على التفكير المركّب، والنظر المقاصدي، والتحليل السياقي للمسائل.

وهذا ما أشارت إليه دار الإفتاء المصرية ،عند إعلانها عبر ورقة هذا المؤتمر العالمي العاشر تحت عنوان "صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي"، عن ضرورة تصميم برامج تأهيلية

متطورة بلغات متعددة للمفتين، تشمل الجيل الحالي والقادم، وتدمج التقنية في التكوين الشرعي.[1]

ومن أبرز ما ينبغي أن تقوم به هذه المؤسسات:

1- إدماج المقررات التقنية ذات الصلة في مناهج إعداد المفتين، مثل مدخل إلى الذكاء الاصطناعي، أخلاقيات التكنولوجيا، الإعلام الرقمي، مهارات العرض والتواصل، وذلك بطريقة متناسبة مع المقاصد الشرعية وأصول الفقه.

2- إطلاق برامج تأهيلية تخصصية تستهدف إعداد المفتي الرقمي، تجمع بين الجانب الفقهي والجانب المهاري، وتُشرف عليها لجان علمية متخصصة، لضمان جودة المحتوى، ومصداقية المخرجات.

3- تهيئة بيئة معرفية متعددة التخصصات، من خلال التعاون بين علماء الشريعة وخبراء التقنية، والإعلام، والاجتماع، ليتخرج المفتي وقد تبلور لديه وعي شمولي، يُمكّنه من فهم تعقيدات النوازل الرقمية وتداخلاتها.

---

1. **دار الإفتاء المصرية. (منشور سابق أغسطس 2025)**. إعلان المؤتمر العالمي العاشر بعنوان "صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي"، بهدف تصميم برامج بلغات متعددة بدءًا من 2025 وما بعدها.
   https://www.dar-alifta.org/ar/articles/details/10185
   ifta-learning.net+10dar-alifta.org+10dar-alifta.org+10

4- تنمية روح الاجتهاد الجماعي، وتشجيع الحوار العلمي بين المدارس الفقهية المختلفة، بما يُثري العقلية الإفتائية، ويمنحها مرونة وانفتاحًا دون تفريط.

5- تدريب المفتين الحاليين عبر دورات تطوير مهني مستمرة، تُطلعهم على أحدث التحديات، وتُكسبهم مهارات جديدة، وتُعينهم على التعامل مع الفتوى بوصفها عملًا يتجدد، لا وظيفة جامدة.

ونذكر في هذا المجال جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية التي وقّعت مع مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي مذكرة تفاهم لإطلاق برنامج "إعداد الكوادر الإفتائية الإماراتية" **24 يناير 2023**، يشمل 20 طالبًا من الدراسات العليا يتراوح دوره بين التأسيس الشرعي والمهاري وصولًا إلى تدريبات في الإفتاء العملي والإعلامي[1].

---

1. **جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية – الإمارات.** (**24 يناير 2023**). مذكرة تفاهم مع مجلس الإمارات للإفتاء لإطلاق برنامج تدريبي لطالبات وطلاّب الدراسات العليا في الإفتاء الرقمي.
🔗 https://www.mediaoffice.abudhabi/ar/community/mbzuh-partners-with-uae-fatwa-council-launches-mufti-training-programme-for-uae-nationals/ albayan.ae+5mediaoffice.abudhabi+5youm7.com+5

الفرع الثاني: مقترحات لبرامج التكوين الشرعي التقني

لكي تكون الرؤية التكوينية فاعلة وقابلة للتطبيق، لا بد من بلورة برامج عملية تدمج بين المحتوى العلمي والممارسة التقنية.

ومن أبرز المقترحات في هذا السياق:

1- برنامج "المفتي الرقمي": برنامج أكاديمي أو تدريبي مكوَّن من وحدات معرفية متكاملة تشمل: أصول الفقه، المقاصد، فقه النوازل، مدخل إلى التقنية، الذكاء الاصطناعي، الإعلام الرقمي، مهارات التواصل، وأخلاقيات الفتوى. ويُشترط أن يجمع بين الجانب النظري والتطبيقي.

وفي هذا الموضوع يشار إلى ما أعلنته دار الإفتاء المصرية عن إطلاق المركز الإلكتروني للتعلُّم عن بُعد (E-Learning Center)، الذي يُقدّم برنامج "المفتي الرقمي الاحترافي" بنظام دبلومة تستمر بين سنتين وسبع سنوات، وتدمج بين الكفايات الفقهية والتقنية [1].

2- ورش عمل تطبيقية حول الفتوى في البيئات الرقمية: حيث يُدرَّب الطالب أو المفتي على معالجة نوازل حقيقية مطروحة في الواقع الرقمي، مثل حكم التعامل مع العملات المشفرة، استخدام الذكاء الاصطناعي في الاستشارات الطبية، والخصوصية في تطبيقات التواصل، وتحلّل فيها النصوص ذات الصلة، ويُصاغ عدد من الفتاوى المركّبة ثم تُناقش جماعيًا بإشراف علمي.

---

1. **دار الإفتاء المصرية – E-Learning Center**. (2025). إطلاق برنامج "المفتي الرقمي الاحترافي عن بُعد" بنظام دبلومة يدمج الفقه والتقنية، يستمر من سنتين إلى سبع سنوات 🔗 facebook.com+4dar-alifta.org+4dar-alifta.org+4jfatwa.usim.edu.my

أشار بحث من جامعة العلوم الإسلامية الماليزية إلى وجود أدوات قرار تدعم مسؤولية الفتوى مثل نظام El-Bayane القائم على التفكير بالحالات (CBR)، التي تساعد في توليد فتاوى

موازنة اعتمادًا على أمثلة سابقة يُستخدم CBR لتطوير أنظمة ذكية تصدر فتاوى أو توصيات فقهية بناءً على فتاوى سابقة مشابهة.

مثلاً: عند ورود سؤال جديد، يبحث النظام عن حالة مماثلة (قضية سابقة) في قاعدة البيانات، ثم يقترح حكمًا شرعيًا بناءً عليها، مع مراعاة الفروق ،وبرغم محدودية تطبيقها ، فإنها تُعد نموذجاً لتدريب المفتين على تبنّي أسلوب الفقه التطبيقي الرقمي.[1]

3- منصة رقمية تعليمية للمفتين: تُوفّر محتوى تفاعليًا يشمل مقاطع مرئية، تمارين تحليلية، اختبارات، نماذج فتاوى مشروحة، ونقاشات تفاعلية، وتكون مفتوحة للمشتغلين بالفتوى من مختلف الأقطار.

4- شراكات بين الهيئات الإفتائية والمؤسسات التقنية: لتطوير أدوات رقمية تخدم عملية الإفتاء، كبرامج تحليل الأسئلة، أرشفة الفتاوى، مراقبة اتجاهات النوازل، ورصد تفاعل الجمهور مع الفتاوى المنشورة، بهدف تحسين الأداء وتعزيز جودة الاتصال.

5- مدونات أخلاقية للمفتي الرقمي: لإرساء معايير مهنية في الفضاء الرقمي، ترتكز على الصدق، النزاهة، الاحتراز، والابتعاد عن الدعاية الشخصية أو الدخول في جدالات قد تضر بصورة الإفتاء.

إن بناء مفتٍ قادر على أداء واجبه في زمن الذكاء الاصطناعي لا يكون بالاجتهاد الفردي فحسب، بل يتطلّب إرادة مؤسساتية، ورؤية متكاملة، واستثمارًا في تأثير أدوات العصر، دون المساس بأصالة الفقه أو تفريط في المنهج العلمي.

---

1. **جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، (يناير 2025)**. الدراسة التطبيقية لأداة **El Bayane**

CBR)) لصياغة فتاوى رقمية دقيقة عبر ورش عمل

https: / /jfatwa.usim.edu.my /index.php /jfatwa /article /download /654 /550 /2983/

الخاتمة

كشف هذا البحث من خلال دراسة واقع الفتوى في العصر الرقمي عن تحوّل عميق طرأ على العمل الإفتائي، وأظهر اتساع الفجوة بين تكوين المفتي التقليدي ومتطلبات الواقع التقني المتسارع.

لقد أصبح الإفتاء اليوم جزءًا من مشهد معرفي واسع، تتداخل فيه العوامل الشرعية والاجتماعية والتكنولوجية،ولم يعد مجرد استجابة فردية لسؤال محدد بل صار يحتاج إلى رؤية شاملة تستوعب الواقع الرقمي المعاصر.

هذا الواقع الجديد يفرض إعادة النظر في مفهوم المفتي، وفي طبيعة المهارات التي يحتاجها، إضافة إلى تطوير المناهج التي يتكوّن من خلالها.

وتتأكد الحاجة هنا إلى امتلاك المفتي لمهارات مركبة تجمع بين الفقه الشرعي الأصيل والفهم التكنولوجي الحديث.

فالمفتي المعاصر لا يواجه النصوص وحدها، بل يتعامل أيضًا مع أدوات رقمية وسياقات إعلامية وجمهور متنوع المستويات.

كما أن قدرته على الإقناع، ودقة فهمه للسؤال، وحسن صياغة الجواب، باتت تعتمد على وعيه بوسائل الإعلام الرقمي وخصائصها، إلى جانب فهمه لخلفيات النوازل المطروحة.

وتبقى المعرفة التقليدية – على أهميتها – غير كافية لمواجهة تعقيدات النوازل الرقمية، إذ إن كثيرًا

من القضايا الجديدة تنشأ في بيئات تقنية لم يعرفها السابقون، وتستلزم وعيًا اصطلاحيًا وتحليلًا واقعيًا قبل تنزيل الحكم الشرعي عليها.

ومن مجمل ما سبق، تتضح الحاجة إلى بناء مناهج تكوين شاملة تراعي أبعاد العصر، وتعيد إعداد المفتين ليكونوا قادة فكريين، وموجهين اجتماعيين، ومتحدثين رقميين، ومحللين واقعيين. إن الوصول إلى "مفتي رقمي رشيد" يجمع بين العلم الراسخ والبصيرة بالواقع والإلمام بأدوات العصر، هو الشرط الأساس لاستعادة ثقة الناس بالفتوى، وضمان استمرار دورها في توجيه المجتمعات وتحقيق مقاصد الشريعة في عالم يتغير باستمرار.

التوصيات

1. **دمج الفقه والتكنولوجيا في المناهج الجامعية**

   نوصي بإدراج مقررات تدمج بين علوم الفقه وأسس التكنولوجيا الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، الإعلام الرقمي، حماية الخصوصية، وأخلاقيات التقنية، على أن تكون هذه المقررات إلزامية وتطبيقية داخل كليات الشريعة والمعاهد الإفتائية.

2. **تشجيع البحث العلمي في فقه النوازل الرقمية**

   دعم طلاب الدراسات العليا والباحثين في دراسة القضايا المعاصرة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، العملات المشفرة، الخصوصية الرقمية، والتعليم الآلي، من خلال منح بحثية ومؤتمرات علمية متخصصة.

3. **إنشاء مراكز تدريبية للمفتين الرقميين**

   تأسيس مراكز تأهيل علمية تجمع بين الجانب الفقهي والتقني والمهاري، لتقديم برامج تطوير مهني للمفتين الحاليين، ودورات تأسيسية للكوادر الجديدة، تحت إشراف علمي متخصص.

4. **إطلاق منصات رسمية موثوقة للإفتاء الرقمي**

تطوير منصات إلكترونية موثوقة تتضمن: فتوى بلغة واضحة، تواصل مباشر مع العلماء، أرشيف فتاوى مصنّف، محرك بحث داخلي، وضمانات لحماية البيانات وتوثيق المصادر.

5. **إعداد مدوّنة سلوك للمفتي الرقمي**

وضع ميثاق أخلاقي يحدد آداب النشر الرقمي، أمانة الفتوى، احترام التخصص، وضوابط التعامل مع القضايا الجدلية، مع معايير لاستخدام اللغة والتفاعل مع الجمهور.

6. **تفعيل الاجتهاد الجماعي في النوازل الرقمية**

تشجيع الاجتهاد المؤسسي من خلال تشكيل لجان علمية مشتركة تجمع بين الفقهاء، التقنيين، وعلماء الاجتماع، لدراسة النوازل الرقمية من جميع أبعادها وإنتاج فتاوى مدروسة.

7. **إعادة هيكلة مناهج إعداد المفتين**

تطوير برامج إعداد المفتين لتشمل: مهارات التفكير النقدي، التحليل الرقمي، العرض التفاعلي، الإعلام الشرعي، والتعامل الواعي مع المنصات الرقمية الحديثة.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم. [إبراهيم: 4].
- بن بيه، عبد الله. *مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات*. (الطبعة الأولى، 2010) ص 14.
- جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية – الإمارات. (24 يناير 2023). مذكرة تفاهم مع مجلس الإمارات للإفتاء لإطلاق برنامج تدريبي لطالبات وطلاّب الدراسات العليا في الإفتاء

الرقمي.

https://www.mediaoffice.abudhabi/ar/community/mbzuh-partners-with-uae-fatwa-council-launches-mufti-training-programme-for-uae-nationals/

• جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية – المجلس العلمي. (20 أبريل 2025). قرّر تعزيز المناهج بمواد تقنية (خوارزميات وذكاء اصطناعي) في برامج الدراسات الإنسانية لتعزيز فهم التفاعل بين التقنية والفكر الإنساني.

https://www.alkhaleej.ae/2025-04-20/.../مجلس-جامعة...

• **جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، (يناير 2025)**. الدراسة التطبيقية لأداة **El Bayane** CBR)) لصياغة فتاوى رقمية دقيقة عبر ورش عمل

https://jfatwa.usim.edu.my/index.php/jfatwa/article/download/2983/550/654

دائرة الإفتاء الأردنية. أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى. (2023).

https://aliftaa.jo/ResearchDetails.aspx?ResearchId=68

• دار الإفتاء المصرية – E Learning Center. (2025). إطلاق برنامج "المفتي الرقمي الاحترافي عن بُعد" بنظام دبلومة يدمج الفقه والتقنية، يستمر من سنتين إلى سبع سنوات.

facebook.com+4dar-alifta.org+4dar-alifta.org+4jfatwa.usim.edu.my

• دار الإفتاء المصرية – المصري اليوم. (6 يونيو 2024). أكّدت أمينة الفتوى أن الذكاء الاصطناعي وسيلة داعمة لا تنوب عن الاجتهاد البشري، وأن الاعتماد الكامل عليه غير ممكن.

🔗 https://www.almasryalyoum.com/news/details/3187477

• دار الإفتاء المصرية – المركز الإعلامي. (3 أغسطس 2021). المؤتمر العالمي السادس للإفتاء بعنوان "مؤسسات الفتوى في العصر الرقمي.. تحديات التطوير وآليات التعاون"، حيث جُدِّد التأكيد على "أهمية بناء القدرات العلمية والرقمية للمفتي الرقمي" ضمن جلسات المؤتمر وصرف الاهتمام لوحدات "التدريب عن بُعد".

🔗 https://www.dar-alifta.org/ar/articles/details/7859

• دار الإفتاء المصرية – المركز الإعلامي. (31 يوليو 2017). تحذير من "مواقع مزيفة تنتحل صفة الدار وترد على الأسئلة بغير علم"، مع دعوة الجمهور للتحقق من المصادر الرسمية للفَتوى.

🔗 https://www.dar-alifta.org/ar/articles/details/5273

• دار الإفتاء المصرية. (17 يونيو 2025). إطلاق استراتيجية التواصل الإفتائي عبر 16 منصة رقمية من ضمنها تيك‌توك ويوتيوب، بمبادرات موشن جرافيك وفتاوى قصيرة.

🔗 https://www.dar-alifta.org/ar/services/details/28

dar-alifta.org

• دار الإفتاء المصرية. (20 يونيو 2022 م). مبادرة دار الإفتاء لمواجهة فوضى الفتاوى في معرض الكتاب. Dar-Al Ifta

• دار الإفتاء المصرية. (23 سبتمبر 2022). تحذير من "خطورة الشائعات"، مؤكدة أن إعادة

نشر الأخبار دون تثبّت "إثم شرعي ومرض اجتماعي".

.com7youm1aliftaa.jo+1dar-alifta.org+

• دار الإفتاء المصرية. (منشور سابق أغسطس 2025). إعلان المؤتمر العالمي العاشر بعنوان "صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي"، بهدف تصميم برامج بلغات متعددة بدءًا من 2025 وما بعدها.

🔗 https://www.dar-alifta.org/ar/articles/details/10185

• دائرة الشؤون الإسلامية والأوقاف – دبي. (2019). استحداث نظام «الفتوى الروبوتية» بإشراف بشري لضمان سلامة الردود.

🔗 https://www.thenationalnews.com/.../virtual-fatwas-delivered-in-dubai-1.930365

• قاسمي، عبد الله. الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية – إمكانات وتحديات. مركز معالم للدراسات والبحوث، كلية الشريعة – أيت ملول، المغرب. (2025). 🔗 https://www.scribd.com/document/861371320/الذكاء-الاصطناعي-في-العلوم-الشرعية-إمكانات-وتحديات

• المركز الإعلامي بدار الإفتاء المصرية. (15 يونيو 2024). حذّر من "فيديو مزيف بالذكاء الاصطناعي" يروّج لتطبيق مشبوه، محذرًا من تزييف الوعي واستغلال الثقة في المرجعيات الدينية.

🔗 https://www.dar-alifta.org/ar/articles/details/9410

dar-alifta.org + 2dar-alifta.org + 2youm7.com + 2

• المصري اليوم. (29 يوليو 2021). تقرير "دار الإفتاء تنهى استعداداتها للمؤتمر العالمي السادس"، يشير إلى أن شعار المؤتمر كان "نحو مؤسسات إفتائية رقمية"، واستعرضت الدار "مشروعات تقنية" لصالح التحوّل الرقمي ضمن أجندة المؤتمر.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2387064

• مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي. (23 مارس 2023). تدشين موقعه الإلكتروني الجديد مع نافذة للخدمات الرقمية تشمل الدردشة الفورية، الفتاوى عبر الرسائل النصية والمكالمات المرئية، وأرشفة إلكترونية.

https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2023-03-23-1.1731096

• مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي – وام. (15 أكتوبر 2024). بيان حول إطلاق "المنصة الرقمية للخدمات الإفتائية" المدعومة بالذكاء الاصطناعي خلال مشاركتهم في "جيتكس".

https://www.wam.ae/ar/article/b-tfw1p5-مجلس-الإمارات-للإفتاء-الشرعي-يستعرض-منصاته-بالجيتكس

• مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي – وام. (15 أكتوبر 2024). كشف خلال "جيتكس 2024" عن المنصة الرقمية للخدمات الإفتائية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مؤكّدًا أن هذه التقنية تدار بالتناغم مع المختصين البشر.

https://www.wam.ae/ar/article/b-tfw...1p5+15aliftaa.jo+15wam.ae+15aitnews.com

• مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي – وام. (15 أكتوبر 2024). كشف تفاصيل المنصة الرقمية بالخدمات الإفتائية الذكية وتحليل بيانات الأسئلة لتخطيط المحتوى الفقهي مستقبلًا.

🔗 emaratalyoum.comwam.ae+1alkhaleej.ae+1

....🔗 https: / /www.wam.ae /ar /article /b5p1tfw-٪D9٪

• مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي – وام. (يونيو 2023). جلسة خامسة ضمن المؤتمر العالمي الثاني تطرّقت لموضوع الفتاوى في مجال الذكاء الاصطناعي، مؤكدّة ضرورة التقييم الدقيق بقيادة شرعية وتقنية.

urxig-... dar-3https: / /www.wam.ae /ar /article /

15emaratalyoum.com+15wam.ae+15alifta.org+

• مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي – وطن. (15 يناير 2022). دعوة بوقف الخوض في الفتوى بدون ترخيص أو تصريح، وتحذير من "فتاوى الفوضى" التي انتشرت عبر منصات غير موثقة.

.../🔗 https: / /alwatannews.net /gulf /article /984711

• مجمع الفقه الإسلامي الدولي – الدوحة. (4–8 مايو 2025). الدورة السادسة والعشرون تطرقت إلى نوازل الذكاء الاصطناعي والجينات، داعية إلى حوارات متعددة التخصصات لتمكين تنزيل الأحكام. islam

•مفتي الجمهورية – دار الإفتاء المصرية. (23 مارس 2025). أوضح أن "وسائل التواصل تميل للاختصار بينما الفتوى تحتاج لاستدلال وشرح دقيق"، داعيًا لتدريب المفتين على المهارات الإعلامية الرقمية. dar-alifta.org